من اجل موقع قدم بين الدول، يفرض عليها قانون الالتزام ان تقايض حصولها على الاعتراف الدولي بها بالالتزام بما تعارفت عليه هذه الدول، وضمن موازين القوى الراهنة. وهي، بالتالي، تجني من مكتسبات وحقائق قوتها الذاتية والموضوعية في الدفاع عن مواطنيها (ص ١٧٦).

وبغض النظر عن النيّات والخلفيات التي انطلق منها الكاتب، فان منظمة التحرير وجدت نفسها، بالفعل، ازاء واقع جديد تماماً حتّم عليها اتخاذ القرارات لمواجهته. وبالطبع، لم يكن امام المنظمة سوى «الواقع» واستنفاد ممكناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر وممكنات الواقع الفلسطيني، فبدأت تتحرك بين تطوير العناصر الاولية لشكل الوجود السياسي الذي عبّرت عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين، على الاقل، من النضال السياسي والعسكري، وفكرة اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة احدى ادواته.

الاعلان، بحد ذاته، استعرضه الكاتب في فصول اربعة كثيفة، لا تخلو، طبعاً، من بعض الاخطاء والمبالغات، وزاد عليه اقتراح استراتيجية، على وجه التخصيص، لتعميقه. والسؤال هو: كيف وصل سيغال الى هذه الاستراتيجية؟

المحطة الاولى من اسرائيل، حيث ولد المثال الحالي للدولة الفلسطينية. ففي اعقاب قرار الامم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين العام ١٩٤٧، اعلن الاسرائيليون عن قيام دولة اسرائيل. وبالطبع، فانهم اصدروا ذلك الاعلان مخالفين، في الواقع، الحاح وزارة الخارجية الاميركية عليهم بالتروّي؛ كما لم يحصلوا على موافقة العرب والفلسطينيين المسبقة، ولم يتفاوضوا مع الفلسطينيين، وبادروا، من جانب واحد، الى اعلان «دولتهم»، وامّنوا، بصورة تدريجية، الاعتراف الدولي، والانضمام الى هيئة الامم المتحدة، والسيطرة الفعّالة على الارض الفلسطينية.

محطة سيغال الثانية، م.ت.ف. ذكّرنا سيغال، في عرضه التقليدي جداً، بتطوّر مواقف المنظمة، منذ انبثاقها وحتى قبيل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٨٨. في هذا الاطار، شدّد سيغال على الفترة الاخيرة التي بدأت تتبلور فيها مواقف المنظمة نحو نشدان الحل الواقعي، فاستعرض ما قاله ياسر عرفات في احدى دورات الامم المتحدة، التي عقدت في السابع من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧، من اصرار م.ت.ف. على عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، انطلاقاً من القرارات التي اصدرتها الهيئة الدولية والخاصة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وكشف النقاب عن اقدام منظمة التحرير، قبل ذلك بثمانية عشر شهراً، على الابلاغ الى وزارة الخارجية الاميركية ان المنظمة راغبة في التفاوض على اساس القرارين المذكورين، من دون ان تطلب من الولايات المتحدة أي التزام حول حق تقرير المصير، كما درجت العادة، في السابق، على المطالبة به.

واقتطف، كذلك، من مقالة لبسام ابو شريف، نشرت في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في صحيفة «النيويورك تايمز» الاميركية، حيث اكد فيها ان الفلسطينيين يريدون السلام والامن الثابتين لأنفسهم، وللاسرائيليين ايضاً، لأنه لا يمكن لأحد ان يبني مستقبله الخاص على انقاض الآخر. واضاف: «اننا لا نرى ان هناك امكانية لحل أي خلاف من دون مفاوضات مباشرة مع الاطراف المعنية بهذا الخلاف». واعتبر ان اية تسوية تفرض من قبل قوة خارجية، هي تسوية غير مقبولة من الطرفين. ورأى ان الوقائع تؤكد، بما لا يترك مجالاً للشك، ان م.ت.ف. هي ممثل الشعب الفلسطيني. واذا ما نظر الى هذا الامر على انه تعبير عن الارادة الفلسطينية الحرة، ينبغي، بالتالي، منح الفلسطينيين امكانية التعبير عن ارادتهم الحرّة. وشدّد على ان م.ت.ف. تقبل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ لكن ما يمنعها من البوح بذلك، بصورة غير مشروطة، ليس مضمون القرارين، بل ما لم يرد فيهما، لأنهما لم يشيرا الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، والتعبير، بحرية، عن آرائه (ص ٤١ ـ ٤٤).

هنا سأل سيغال، ضمناً، عمّا اذا كانت م.ت.ف. قادرة على دفع ثمن سياسي مقابل رهانها على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعمّا اذا كانت القيادة الفلسطينية مستعدة، وقادرة، على مثل هذا التحول النوعي في